

تردي الخدمات المصرفية يدفع التجار العراقيين إلى مصارف مجاورة

منظومة مالية تكافح تبعات عزلة النظام المصرفي وعمليات النهب



تعاملات مالية تفتقد للمعايير الدولية

ولم يحصل ذلك إلا بعد أعوام، ما أفقدي الثقة في المصارف". إضافة إلى ذلك، يُرجع كاظم إحجامه عن إبقاء أمواله في المصرف إلى عدم توفر البات دفع إلكتروني وعبر البطاقات في "تعاملات البيع والشراء وخصوصا في التعاملات بالمبالغ الكبيرة". ويفضل كاظم اللجوء إلى خدمات مكاتب الصيرفة أو المصارف الأهلية للحصول على تحويلات مالية من الخارج لأنها "أفضل وأسرع من المصارف الحكومية بل حتى أكثر أمنا منها".

ويوضح الخبير الاقتصادي عباس عنيد غانم أن "المصارف العراقية لا تُعتمد من الإيداع بالدولار لأغراض التوفير وهذا يسبب خسارة كبيرة للعملة الصعبة".



عباس عنيد غانم
الأنظمة المصرفية العراقية الآن بعيدة عن المعايير الدولية

ويكشف ذلك ضعف الثقة أيضا في العملة المحلية، فالكثير من المواطنين "يحولون مدخراتهم وأموالهم إلى الدولار ويكتفون بها في المنازل". ويشير غانم إلى وجود مفارقة بين الخطاب الرسمي والواقع؛ "فالدولة تناشد المواطنين إيداع مدخراتهم بالمصارف" في حين "لا تقوم بتعديل قوانين هذه المصارف ولا توفر لهم أي خدمات أساسية".

ولاسيما في المشاريع الاستثمارية، فهي "تتراوح بين 7 و10 في المئة في حين أنها في أغلب مصارف العالم المتطورة لا تصل إلى أكثر من 1 في المئة". وجاء العراق في المرتبة 172 من بين 190 دولة مصنفة في تقرير "مؤشر سهولة ممارسة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي، متقدما بالكد على أفغانستان وسوريا التي تمرقها الحرب رغم أنه ثاني منتج للخام في منظمة "أوبك".

ولا تقف مشاكل القطاع المصرفي العراقي عند الشركات، إذ لا تجد خدماته إقبالا من المواطنين أيضا. وتشير أرقام البنك الدولي إلى أن 23 في المئة فقط من الأسر العراقية لديها حساب في مؤسسة مالية، وهي نسبة من بين الأدنى في العالم العربي. وأصحاب تلك الحسابات هم خصوصا من موظفي الدولة الذين توزع رواتبهم على المصارف العامة نهاية كل شهر.

لكن الرواتب لا تبقى طويلا في الحسابات، إذ سرعان ما تتشكل طوابير أمام المصارف من الموظفين الذين يسحبون رواتبهم نقدا ويفضلون إبقاؤها في بيوتهم، بسبب ضعف ثقة العراقيين في المصارف. ولا تزال ذكريات نهب وسرقة المصارف إبان الغزو عام 2003 حاضرة في الأذهان، وقد خسر حينها كثيرون مدخراتهم. وكان نبيل كاظم أحد الضحايا؛ فقد قال إنه بعد سرقة المصارف "واجهت صعوبة كبيرة في استرجاع أمواله".

ورغم أن المصرف العراقي للتجارة هو الوحيد الذي يمكن التجار من فتح اعتمادات إلا أنه "لا يقدم أي تسهيلات مصرفية لنا -نحن رجال الأعمال- ويطلب منا ضمانات بقيمة عالية جدا تصل إلى 110 في المئة لتوفير خطاب ضمان فقط"، وفق الصالح.

وتعود المشاكل، وفق غانم، إلى عقود خلت، وتحديدًا إلى التسعينات حين تسببت العقوبات المفروضة على نظام صدام حسين في عزلة العراق عن العالم.

وعقب غزو قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة البلد عام 2003، أدت عمليات النهب الواسعة إلى إفراغ المصارف من السيولة. وتأسس منذ ذلك الحين أكثر من 70 مصرفًا، لكن القطاع في الإجمال لم يتطور.

وأفاد البنك الدولي عام 2018 بأن أكبر ثلاثة مصارف، وهي الرافدين والرشد والعراقي للتجارة المملوكة للدولة، تستحوذ على نحو 90 في المئة من أصول القطاع. وتتولى المصارف العامة الثلاثة أساسا دفع رواتب ثمانية ملايين موظف عراقي. لكن الدولة اضطرت إلى الاقتراض منها إثر انهيار أسعار النفط هذا العام، ما رفع دينها المحلي. بالنسبة إلى مدير مجموعة الأبحاث للمقاولات عادل الصالح، تكمن مشكلة المصارف العامة في أنها تكتفي بالقرض للدولة ودفع رواتب الموظفين ولا يهتمها التعامل مع قطاع التجارة ودعم رجال الأعمال.

وتطبق ذلك خصوصا على مصرفي الرافدين والرشد، وبدرجة أقل على المصرف العراقي للتجارة الذي أسسته سلطة الائتلاف المؤقتة الأميركية بإشراف الحاكم المدني بول بريمر عام 2003.

لكن غانم يوضح أن "المحاصصة الطائفية والحزبية في النظام السياسي والفساد الإداري والمالي أمور أثرت على هذه المؤسسة المصرفية" ما حصر دورها تقريبا في إفراض الحكومة.

بقطاع الغاز في شرق المتوسط. وقالت ناتورجي في بيان منفصل إنها ستقاضى دفعات نقدية قيمتها الإجمالية حوالي 600 مليون دولار بموجب الاتفاق الذي سينتج عنه لدى استكمالها خروجها من مصر وانتهاء مشروعها المشترك مع إيني.

وإيني من أكبر منتجي النفط والغاز في أفريقيا، وهي الشركة التي اكتشفت حقل الغاز المصري الأضخم على الإطلاق ظهر في 2015 ولها أصول أخرى في المتوسط.

وأعلنت الشركة حينها أنها اكتشفت أكبر حقل معروف للغاز في البحر المتوسط قبالة السواحل المصرية على مساحة تبلغ نحو 100 كيلومتر مربع يتضمن احتياطيات تقدر بنحو 30 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي (850 مليار متر مكعب أي ما يعادل حوالي

البنوك الأوروبية تمول المشاريع المائية في الأردن

استهداف توفير فرص عمل

وتعزيز المنعة المناخية والاقتصادية

أعلن بنك الاستثمار الأوروبي عن تمويل الأردن بقرض ميسرة للمساعدة في تنفيذ مشاريع مائية تندرج في إطار دعم الاتحاد الأوروبي لمنعة الدول المناخية حيث يهدف التمويل إلى بناء وتحديث وتحسين مرافق المياه وتحسين منعة الإمدادات.

عمان - يعكس القرض الأوروبي الجديد الموجه إلى الأردن استجابة الاتحاد الأوروبي لتحديات المناخ العالمية التي تفتقر تحسين الاستثمار في البيئة السلمية لتجنب الفيضانات وتحريك الاقتصاد وخلق فرص عمل.

نقلت وكالة الأنباء الأردنية بقرآن وزير التخطيط والتعاون الدولي ناصر الشريدة وقّع على اتفاقية عقد تمويل إشاري في قطاع المياه مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي على شكل قروض ميسرة بقيمة 260 مليون يورو.

كما وقع على عقد التمويل وزير المياه والري معصم سعيديان، وحسب بيان صحافي لوزارة التخطيط الأربعة، بين الشريدة أن الهدف من الاتفاقية تأمين تمويل للأردن بشروط ميسرة لست سنوات مقبلة (مع فترة سداد استثنائية طويلة تصل إلى ثلاثين عاما) وذلك قبيل انتهاء مهمة البنك تجاه الدول خارج الاتحاد الأوروبي مع نهاية العام الحالي. وأشار إلى أنه سيخصص التمويل للمشروعات المائية الأردنية ذات الأولوية لدعم أهداف الحكومة الأردنية ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية للمياه (2016 - 2025)، من خلال العمل على بناء وتحديث وتحسين مرافق إمدادات المياه المختلفة في العديد من المحافظات في جميع أنحاء الأردن، وسيؤدي تنفيذ هذه المشروعات إلى تحسين منعة إمدادات المياه ودعم التكيف مع تغير المناخ، إضافة إلى خلق فرص عمل خلال كل من مرحلة البناء وتشغيل المرافق.

كما ركز البنك على تأمين منحة فنية إضافية بقيمة 3 ملايين يورو للمساعدة في إجراء دراسات الجدوى للمشروعات المائية المستهدفة من التمويل.

وبيّنت سفيرة الاتحاد الأوروبي في الأردن ماريا هادجيتودوسيو أن "مشروعات المياه التي سيتم تمويلها بموجب هذا القرض ستسهم بتعزيز منعة القطاع وضمان إمدادات المياه وتعزيز قدرات الأردن على مواجهة تحديات تغير المناخ"، مشددة على أن هذه المشروعات تتماشى تماما مع شراكة الاتحاد مع الأردن والجهود المشتركة للتخفيف من التحديات في القطاع.

وشدد مسؤولو البنك على "أهمية القرض في إنشاء العديد من مرافق المياه وتحديثها وتحسينها في الأردن نظرا للحاجة الماسة لهذه المشروعات لتحسين وصول المواطن إلى المياه خلال السنوات المقبلة".

ويولي البنك أولوية لمشروعات العمل المناخي وتعزيز دعم قطاع المياه في الأردن. ويعتبر تمويل بنك الاستثمار الأوروبي جزءا من مساهمة البنك في قطاع المياه في الأردن والتي ازدادت تدريجيا خلال السنوات الأخيرة ضمن إطار مبادرة المنعة غير متناسب.



معالجة شاقة مع الأمطار والفيضانات

إيني تبرم اتفاقات لإعادة فتح محطة دمياط للغاز المسال بمصر

تقليص انبعاثاتها الكربونية وترى في الغاز المسال والغاز عموما موارد مهمة لتحقيق ذلك التحول. وكانت محطة دمياط مملوكة بنسبة 80 في المئة لشركة يونيون فينوسا جاس، وهي مشروع مشترك بين إيني وناتورجي، والنسبة الباقية موزعة مئاضفة بين الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) وهيئة المصرية العامة للبتترول.

وموجب هذا الاتفاق اليوم، ستصبح المحطة مملوكة بنسبة 50 في المئة لإيني، و40 في المئة لإيجاس وعشرة في المئة لهيئة البترول.

وقالت إيني إنها ستتولى أيضا تعاقدات يونيون فينوسا لتسويق الغاز الطبيعي في إسبانيا، مما يقوي حضورها في السوق الأوروبية.

بقطاع الغاز في شرق المتوسط. وقالت ناتورجي في بيان منفصل إنها ستقاضى دفعات نقدية قيمتها الإجمالية حوالي 600 مليون دولار بموجب الاتفاق الذي سينتج عنه لدى استكمالها خروجها من مصر وانتهاء مشروعها المشترك مع إيني.

وإيني من أكبر منتجي النفط والغاز في أفريقيا، وهي الشركة التي اكتشفت حقل الغاز المصري الأضخم على الإطلاق ظهر في 2015 ولها أصول أخرى في المتوسط.

وأعلنت الشركة حينها أنها اكتشفت أكبر حقل معروف للغاز في البحر المتوسط قبالة السواحل المصرية على مساحة تبلغ نحو 100 كيلومتر مربع يتضمن احتياطيات تقدر بنحو 30 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي (850 مليار متر مكعب أي ما يعادل حوالي

بقطاع الغاز في شرق المتوسط. وقالت ناتورجي في بيان منفصل إنها ستقاضى دفعات نقدية قيمتها الإجمالية حوالي 600 مليون دولار بموجب الاتفاق الذي سينتج عنه لدى استكمالها خروجها من مصر وانتهاء مشروعها المشترك مع إيني.

وإيني من أكبر منتجي النفط والغاز في أفريقيا، وهي الشركة التي اكتشفت حقل الغاز المصري الأضخم على الإطلاق ظهر في 2015 ولها أصول أخرى في المتوسط.

وأعلنت الشركة حينها أنها اكتشفت أكبر حقل معروف للغاز في البحر المتوسط قبالة السواحل المصرية على مساحة تبلغ نحو 100 كيلومتر مربع يتضمن احتياطيات تقدر بنحو 30 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي (850 مليار متر مكعب أي ما يعادل حوالي

260 مليون يورو قيمة القروض الميسرة على ست سنوات لدعم الاستراتيجية الحكومية للمياه

وتظهر التقارير الأخيرة أن تغير المناخ قد أحدث دمارا في العالم لا يقل ضررا عن جائحة كوفيد - 19 المستعرة. وينسب تقرير حالة الخدمات المناخية للعام 2020، الصادر في أكتوبر الماضي، أكثر من 11 ألف كارثة حصلت في السنوات 50 الماضية إلى المخاطر المتعلقة بالطقس والمناخ والمياه، مما تسبب بمقتل مليوني شخص وخسائر اقتصادية تقدر بـ3.6 تريليون دولار أميركي.

وقال التقرير الصادر عن 16 وكالة ومؤسسة تمويل دولية إن الظواهر المناخية المتطرفة قد ازدادت من حيث الوتيرة والشدة والخطورة نتيجة لتغير المناخ وضربت المجتمعات الضعيفة بشكل غير متناسب.

ملاونا - أبرمت مجموعة إيني الإيطالية للطاقة اتفاقات مع شركة الغاز الإسبانية ناتورجي والشركاء المصريين لتسوية منازعات بخصوص محطة غاز مغلقة تملك حصة بها في شمال مصر. وقالت إيني في بيان إن "الاتفاقات الجديدة ستسمح لإعادة تشغيل محطة الغاز الطبيعي المسال في مدينة دمياط الساحلية بحلول الربع الأول من العام القادم".

وكان اتفاق سابق بين إيني وناتورجي والحكومة المصرية بخصوص المحطة قد انهار في أبريل بسبب عدم استيفاء عدد من الشروط.

والصفقة الجديدة، التي مازالت بحاجة إلى ضوء أخضر من سلطات الاقتصاد الأوروبي واستيفاء شروط، تسمح لإيني بزيادة محفظتها للغاز المسال وتعزيز موطن قدمها